مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، **م٢**، **ع١**، ص ص ١٥٥-١٦٢ (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)

مراجعة كتاب فولكر نينهاوس:

الاقتصاد الإسلامي: قائمة ببليوجرافية بالانجليزية والألمانية(*)

مراجعة : محيي الدين عطية

تعريف بالقائمة

نشر الدكتور فولكر نينهاوس كتابه هذا عام ١٩٨٢. وقد قدم لنا فيه قائمة ببليوجرافية باللغتين الانجليزية والألمانية عن الاقتصاد الإسلامي: وقد جاءت هذه القائمة في ترتيبها الزمني تالية لأعمال أخرى، مثل قائمة الدكتور محمد أكرم خان التي نشرها عام ١٩٧٣م باللغة الانجليزية(١) ومثل قائمة الأستاذ محمد نجاة الله صديقي(٢)، والتي تضم ٧٠٠ مدخلاً باللغات العربية والانجليزية والأردية. ومثل قائمة الدكتور صباح الدين زعيم عن الكتابات التركية المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي(٣) والتي تضم ٢٢٠ مدخلاً باللغة التركية. ومثل القوائم الخمسة التي نشرتها مجلة المسلم

(*) **Nienhaus, Volker**. *Literature on Islamic Economics in English and German*. Koin: Al-Kitab Verlag, 1982, pp.150; U 19.5 cms. ISBN 3-88794-002-4.

(1) **Khan, Muhammad Akram**. Annotated Bibliography of Contemporary Economic Thought in Islam and Glossary of Economic Terms in Islam. Islamic Education, Lahore, All Pakistan Education Congress, 1973.

(2) **Siddiqi, Muhammad Nejatullah**. *Muslim Economic Thingking*: *A Survey of Contemporay Literature*. In: **Khurshid Ahmad** (ad). *Studies in Islamic Economics*. Leicester: The Islamic Foundation & Jeddah: International Center for Research in Islamic Economics, 1980/1400, pp.191-315.

- وقد نشر مستقلاً عام ١٩٨١. بواسطة نفس الناشرين.

- وقد نشرت له ترجمة عربية:

صديقي، محمد نجاة الله: ثبت (ببليوجرافيا، مراجع معاصره في الاقتصاد الإسلامي، ترجمة أمين عبدالله شلتوني، مراجعة محمد أنس الزرقاء جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي،.. ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ٢١٣ ص، ٢٩سم.

- وقد عرضه الدكتور محمد عمر شابرا في:

Chapra, M.U. "*Muslim Economic Thinking: A Survey of Contemporary Literature by M.N. Siddiqi" The Muslim World Book Review*, Vol. **2**, No. **1**, (1981), pp.21-26.

(3) **Zaim, Sabahuddin**. "Contemporary Turkisn Literature on Islamic Economics" in Khurshid Ahmad (ad) *Studies in Islamic Economics*. Leicester: The Islamic Foundation & Jeddah: International Center for Research in Islamic Economics, 1980,-1400, pp. 317-350.

المعاصر بعنوان: دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي(٤)، والتي ضمت ٤٠٩ مدخلاً بالعربية والانجليزية والفرنسية.

وقائمة الدكتور فولكر نينهاوس التي بين أيدينا تضم ٩٥٤ مدخلاً منها ٨٧٠ باللغة الانجليزية و ٨٤ باللغة الألمانية. وقد سبق أن قام الدكتور محمد كرم خان بتقديمها ونقدها في مقال له صدر في العام التالي لصدورها(٥).

وتضم القائمة ثمانية فصول:

الأول (A): الأعمال الببليوجرافية عن الإسلام عامة والاقتصاد الإسلامي خاصة وكذلك الأعمال الإسلامية العامة. ويحتوي على ٣٧ مدخلاً منها ٧ فقط باللغة الألمانية.

الثاني (B) الأعمال المتعلقة بالقرآن الكريم والسنة المطهرة والحديث والعقيدة والفلسفة والعلوم والشريعة والدراسات الإسلامية العامة. ويضم ١٤١ مدخلاً منها ٩ بالألمانية.

الثالث (C) الأعمال الخاصة بالتاريخ الإسلامي ونظرية الإسلام السياسية وتحديات الغرب والصحوة الإسلامية. ويضم ١٣٩ مدخلاً، منها ٣٢ بالألمانية.

الرابع (D) الأعمال العامة عن الاقتصاد الإسلامي. ويضم ١١٩ مدخلاً، منها ١٣ بالألمانية.

الخامس (E) الأعمال المتعلقة بالرأسمالية والماركسية والاشتراكية والملكية الخاصة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والتأمين الاجتماعي والتوزيع والعمل والاستهلاك والتجارة ويضم ١٤٨ مدخلاً منها ٤ فقط باللغة الألمانية.

السادس (F) الأعمال الخاصة بتاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي والتنمية والتغيير الاجتماعي والاقتصادي والتعاون الإسلامي ويضم ١٠ أدخلنا منها ٧ فقط بالألمانية.

السابع (G) الأعمال المتعلقة بالضرائب بما فيها الزكاة والسياسة المالية قديمًا وحديثًا ويضم ٥٤ مدخلاً، منها مدخلان باللغة الألمانية.

---

(٤) **عطية، جمال الدين**: دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي –المسلم المعاصر– س١: ع الافتتاحي (١٣٩٤/١٠=١٩٧٤/١٠)، ص ص ١٤٢–١٥١، **القرضاوي، يوسف**. دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي، ٢، المسلم المعاصر. س١: ع١/٢ (١٣٩٥/٤=١٩٧٥/٤) ص ص ٢٠٧–٢١١، **عطية، جمال الدين**. دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي، ٣، المسلم المعاصر، س١: ع ٣ (١٣٩٥/٧=١٩٧٥/٧)، ص ص ١٧٣–١٧٦، **عطية، جمال الدين**، دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي، ٤، المسلم المعاصر، س٢: ع٦ (١٣٩٦/٤=١٩٧٦/٤) ص ص ١٣٧–١٤١، **عطية، محي الدين**، دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي، ٥، المسلم المعاصر، س٨: ع٣٢ (١٤٠٢/١٠=١٩٨٢/٨)، ص ص١٩١–١٩٨.

(5) **Khan, Muhammad Akram**, "Literature on Islamic Economics in English and German by Volker Nienhaus", *Muslim World Book Review*, Vol. **3**, No. **2**, (Winter 1983), pp. 13-14.

الثامن (H) الأعمال الخاصة بالربا والفائدة واقتصاديات المال والاقتصاد اللاربوي والمصارف اللاربوية والتمويل والتأمين والمصارف الإسلامية وتطبيقاتها ويضم ٢٠٦ مدخلاً منها ٢٤ باللغة الألمانية.

ويختتم القائمة بكشاف هجائي بأسماء المؤلفين في القائمة.

ملاحظات الأستاذ خان

ولا أجد داعياً لتكرار الملاحظات التي أبداها الأستاذ محمد أكرم خان في نقده المركز لهذه القائمة والتي أؤيده فيها بصفة عامة. ولكنني أضيف إليها بعض الملاحظات التي لا تنال من القيمة العلمية لهذه القائمة.

وقبل أن أضيف ما عندي من ملاحظات، يحسن أن ألخص ملاحظات الأستاذ خان، حتى تكتمل الصورة أمام القارئ.

لقد عدد الأستاذ خان ثلاث مزايا للقائمة هي:

١- أنها تضم -لأول مرة- الكتابات المنشورة باللغة الألمانية.

٢- إن المؤلف أضاف معلومات عن مواد منشورة في دوريات كان من الصعب على الباحثين تصور وجودها في هذه الدوريات.

٣- أن المؤلف ألقى الضوء، ربما لأول مرة على الكتابات المتعلقة بالجانب العملي للاقتصاد الإسلامي.

وهذه الملاحظة الأخيرة صحيحة إذا كان المقصود بالجانب العملي مجموعة التقارير والمطبوعات الرسمية التي أصدرتها المصارف الإسلامية. أما إذا كان المقصود بالجانب العملي الممارسة العملية للاقتصاد اللاربوي، فقد سبقت قائمة الدكتور صديقي هذه القائمة في ذلك المجال. ثم عدد الدكتور خان ست مآخذ على القائمة هي:

١- أنها ضمت ٣١٧ مدخلاً عامًا عن الإسلام.

٢- أنها ضمت ٧٥ مدخلاً -في رأيه- غير ذي أهمية.

٣- أنها ضمت ٢١ مدخلاً مكررًا.

٤- أنها اتبعت نظامًا خاصًا بالتصنيف غير النظم النمطية المعروفة.

٥- أنها تفتقد لكشاف موضوعي مفصل.

٦- أن بها نقصًا في بعض الموضوعات الخاصة بالنظم كالرأسمالية مثلاً، وكذلك الخاصة بالتاريخ الاقتصادي للمسلمين.

أما ملاحظاتي المتواضعة على القائمة -بالاضافة إلى ما كتبه الأستاذ خان- فهي تتعلق بالمصادر، والمحتوى، والمداخل، واللغة والتصنيف، والترميز، والإحالات، والأسماء، والإملاء.

المصادر

ذكر المؤلف في مقدمته أنه اعتمد -أساسًا- على ما تحت يده من مواد، وأنه أضاف إلى القائمة موادًا نقلها عن مصادر أخرى، وضرب مثالاً لذلك بقائمة الدكتور صديقي، وبين أنه وضع المداخل المنقولة عن مصادر أخرى بين قوسين، تمييزًا لها عما أضافه هو من مداخل جديدة.

وقد أحسن المؤلف بهذا التمييز وأفاد، كما أنه استن سنة حسنة تسجل له، ولكنه لم يبرر لنا اختياره لعدد محدود من المداخل المنقولة (١١٠ فقط) و لم يذكر لنا سبب إغفاله باقي المداخل والتي بلغت في فئة الدكتور صديقي المشار إليها -وحدها- ٢٥٨ مدخلاً باللغة الانجليزية.

المحتوى

تضمنت المقدمات (A2) ٢٥ عنوانًا عن مبادئ الإسلام. ولا نعتقد أن لهذا القسم مكانًا في القائمة. كما أن المؤلف لم يبين لنا لماذا اختار هذه العناوين بالذات من بين مئات الأعمال التي تتناول مبادئ الإسلام بصفة عامة؟

ولا نتفق مع الأستاذ خان -في نقده- عندما قال "أنها نقطة قوة ونقطة ضعف في نفس الوقت، لأنها قد تشكل مصدرًا مفيدًا للقارئ لإرشاده إلى المواد التي تعطيه خلفية عن الإسلام، ولكنها من وجهة نظر الاقتصاديين المسلمين ليست ذات علاقة مباشرة بموضوع الكتاب"[٦].

فأما وصفه لها بأنها نقطة قوة، فلا نحسبها كذلك، ذلك أن هذه القائمة معنونة بأدبيات الاقتصاد الإسلامي وموجهه لخدمة الباحثين في هذا المجال، وعلى الذين يبحثون عن مواد تعطيهم خلفية عامة عن الإسلام أن يلجأوا إلى القوائم البيليوجرافية الإسلامية العامة، حيث تكون هناك المواد أوفر عددًا وأدل على مضامينها بما تقع تحته من تصنيفات رئيسية وفرعية مستفيضة.

وأما وصف الأستاذ خان لها بأنها نقطة ضعف في الكتاب فنؤيده في ذلك كل التأييد، ونعتقد أن الدكتور نينهاوس يستطيع ببساطة – إذ وجد رأينا في هذه الجزئية مناسبًا – أن يرفع هذا الجزء من طبعته القائمة.

---

(٦) ص ٣٣.

المداخل

ضمت القائمة ٩٥٤ مدخلاً منها ٨٤ باللغة الألمانية أي بنسبة تقل عن ٩٪ فإذا استبعدنا الأقسام الثلاثة الأولى والتي تعالج قضايا إسلامية عامة. وجدنا أن نسبة المداخل الألمانية في الاقتصاد الإسلامي تنخفض إلى أقل من ٦٪ (٣٦ من ٦٣٧). وهنا نتساءل هل النسبة التي تقل عن ٦٪ تعطي المبرر لدمج اللغتين في قائمة واحدة. أم كان من الأنسب فصل المداخل الألمانية الست وثلاثين (التي لا تستغرق أكثر من ٤ صفحات). في عمل مستقل، يستفيد منه قراء الألمانية.

اللغة

إن احتواء القائمة على الكتابات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي في لغتين كان من الممكن أن لا يتعارض مع مبدأ اعتماد لغة واحدة للمخاطبة، ولتكن الانجليزية باعتبارها –من بينهما– الأوسع انتشارًا، بحيث يترجم العنوان الألماني – فقط– إلى الانجليزية داخل قوسين، كالمثال (ص ١١٠):

H3-82-G01 - **Volker Nienhaus**: Ideologie und Praxis Islamicher Banken. (Ideology and Practice in Islamic Banking), in: List Forum, Vol. **11**, Dusseldorf 1982, pp.233-250.

ذلك لأن مثل هذا الارتباط العضوي بين اللغتين هو الذي يمكن أن يبرر ضمها معًا في قائمة واحدة، وإلا كان من الأفضل فصل المواد الانجليزية عن المواد الألمانية بحيث تتحول القائمة إلى قائمتين منفصلتين، حتى ولو ضمهما كتاب واحد.

كما كان أمام الكاتب خيار آخر، هو أن يقوم بالترجمة في الاتجاه الآخر –أي ترجمة العناوين الانجليزية إلى الألمانية، إذا فضل –لسبب أو لآخر– أن يجعل لغة القائمة الرئيسية هي الألمانية.

إن قائمة الدكتور صديقي احتوت على مواد باللغات العربية والأردية إلى جانب الانجليزية ومع ذلك كانت لغة التخاطب فيها الانجليزية مثل ذلك(٧):

19. **Ashraf, Shaikh Muhammad**. "Islami ma'ishat" (Islamic Economy), Salsabil (Karachi) 8, July 70:19-23.208 p. (Urdu).

كما أن قائمة الدكتور زعيم – وجميعها باللغة التركية – اعتمدت الانجليزية لغة للمخاطبة ومثل ذلك(٨):

90 **Inan, Yusa Ziya**.
Islamda Ticari Ahlak (Business Ethics of Islam). Istanbul: Sinan Mathaaci, 1964. 240 p.

---

(٧) ص ٢٧٤.
(٨) ص ٣٣٠.

إن إضافة هذه الجملة داخل قوسين لن تؤثر على هيكل القائمة، وقد يسهل على الكاتب –في حالة اقتناعه بها– أن يستدركها في طبعته القادمة.

التصنيف

اختار المؤلف لقائمته تصنيفًا موضوعيًا خاصًا لم يساير فيه التصنيفات المتبعة. فقد حصر موضوعاته الاقتصادية كلها في خمس تقسيمات رئيسية: D, E, F, G, & H وكان من الممكن أن يوزعها على الأقسام العشرة التي وضعها ديوي لعلم الاقتصاد والتي تحمل الأرقام ٣٣٠–٣٣٩ أو أن يتبع أي تقسيم آخر معروف. فإن في ذلك تيسير على الباحثين عند البحث والمقارنة. كما أنه ييسر السبيل لترميز المواد الواردة في القائمة بنفس الرموز التي يمكن أن تحملها في أي مكان آخر، وبالتالي يفتح المجال أمام قائمته أن يغذي بها أي نظام معلومات آلي –يعتمد في رموزه على واحد من أنظمة التصنيف المعروفة – في أي مركز من مراكز البحوث.

الترميز

الرموز التي استعملها الكاتب تتبع نظامًا هجائيًا رقميًا. بحيث يضم الرمز ما يشير إلى القسم الذي يتبعه الموضوع ويشير إلى سنة النشر ويشير إلى اللغة (إنجليزية أو ألمانية) ثم يضع رقمًا مسلسلاً لكل عنوان داخل الفئة. وهذا الترميز مفيد من ثلاثة أوجه. الأول أنه صالح لإدخال أي إضافات عليه دون الإخلال بالتسلسل العام للقائمة. والثاني أنه يُستخدم استخدامًا مفيدًا للإحالة إليه مباشرة. والثالث أنه صالح للتعامل مباشرة مع الأنظمة الآلية حيث أن الرمز بما يحويه من مدلولات يصلح عنوانًا للوحدة الببليوجرافية بحيث تحفظ في الذاكرة وتستدعى منها بواسطته. كما يمكن استدعاء ما نشر في موضوع محدد بعد تاريخ معين وفي لغة واحدة باستخدام الرموز الدالة مباشرة. إلا أن هذا الترميز كان من الممكن الاكتفاء بإضافته في نهاية البيانات الببليوجرافية للاستفادة منه في النظام الآلي. أما وضعه كرقم للتصنيف –مخالفًا بذلك ما تعارف عليه المكتبيون ومصنفو المعرفة– فإنه يعزل القائمة فنيًا عن الأعمال المماثلة في هذا المجال.

ولا نظن الكاتب يعنيه الحل، فيمكنه في الطبعات القادمة التي يزمع نشرها أن يستعمل نظام التصنيف العشري، محتفظًا برموزه في نهاية البيانات. فيجمع الميزتين معًا.

الإحالات

لقد اهتمت القائمة بنوع واحد من الإحالات وهو إحالات "انظر أيضًا" وقد جاءت دقيقة ومباشرة نتيجة أنها تشير إلى الرقم المحال إليه رأسًا بدلاً من الإشارة إلى رأس الموضوع، إلا أن مكانها المعتاد يكون في أول الفصل وليس في نهايته كما أوردته القائمة.

والنوع الثاني من الإحالات وهو إحالة "انظر" قد أغفلته القائمة تمامًا، ومهمته أن يحيل الباحث من رأس الموضوع المتوقع إلى رأس الموضوع المستعمل فعلاً في القائمة. ولعل السبب في إغفاله هو أن مكانه الأنسب يأتي في الكشاف الموضوعي الذي كان مفروضًا أن تضمه القائمة كما ذكر الأستاذ خان في نقده[٩].

الأسماء

لقد رتب الكاتب اسم المؤلف ترتيبًا طبيعيًا مبتدئًا بالاسم الأول ومنتهيًا باسم العائلة أو الشهرة – فالمودودي – على سبيل المثال – نجده باسمه الأول، وهو تارة "سيد" كما في ص ٣ وتارة أخرى "أبوالأعلى" كما في ص ٢٧. ولعل عذره في ذلك أنه التزم بنص الاسم كما هو مطبوع فعلاً على غلاف الكتاب أو في رأس المقال أو البحث – والذي يختلف أحيانًا من مكان لآخر – ولكن القوائم الببلوجرافية تقوم على أسس فنية الهدف منها تيسير البحث على الباحثين. ومن هذه الأسس التنميط، ولذلك كان استعمال الاسم الأخير للمؤلف – خاصة في غير اللغة العربية – مخرجًا من مشكلة الاختلاف في الاسم الأول. وهذا ما لم نجد فيه عذرًا للكاتب.

إن مشكلة كتابة أسماء المؤلفين ما زالت مثارة لدى المكتبيين العرب، فمنهم من يتبنى الاسم الأول، ومنهم من يتبنى الاسم الأخير أو اسم الشهرة. و لم تحسمها حتى الآن المؤتمرات المتعاقبة التي تناولت القضية بالبحث والدراسة. ولكن المشكلة حسمت تمامًا في اللغة الانجليزية والألمانية وأخواتهما، ولا ندري ما مبرر الكاتب في الشذوذ بهذه القائمة عن كافة القوائم والأدلة والفهارس الإنجليزية التي بين أيدينا والتي تجمع على استعمال الاسم الأخير.

بل أن الكاتب نفسه، عاد واستعمل الاسم الأخير للمؤلف في كشاف المؤلفين الذي اختتم به القائمة. وكان الأولى به استعماله في صلب القائمة أيضًا.

الإملاء

لقد وضعت قواعد – كادت أن تصبح ثابتة – لترجمة الحروف العربية والأردية والفارسية إلى حروف لاتينيه[١٠]. ومن الضرورات الفنية للقائمة الالتزام بهذه القواعد بحيث لا يختلط الأمر على الباحث إذا وجد اسم المؤلف مكتوبًا أمامه عدة مرات في نفس القائمة، بطريقة هجائية اجتهادية

(٩) مصدر سابق.

(١٠) انظر:

Transliteration Scheme (Arabic, Persian & Urdu). *Journal of Research in Islamic Economics.* Vol. **1**, No.**1**, (Summer 1403/1983) p. IX.

تختلف فيها من مكان لآخر فيظنها خطأ عدة أسماء لعدة مؤلفين مختلفين ولا عذر للكاتب بأنه التزم بما كتبه المترجمون أو الناشرون على أغلفة كتبهم. فالهدف من القائمة هو تقديم الخدمة المعرفية في ظل القواعد المتعارف عليها لدى الباحثين لأداء هذه الخدمة.

وفي هذه القائمة التي بين أيدينا أمثلة كثيرة على عدم الالتزام بطريقة موحدة أيًا كانت – ناهيك عن الالتزام بالقواعد المتعارف عليها – لكتابة الأسماء العربية والأردية والفارسية بالحروف اللاتينية.

ومن هذه الأمثلة:

"سيد" كتبت في ص ٣ بثلاث طرق مختلفة:

SAYED SAYYID SEYYED

و"محمد" كتبت في ص ٧٣ بطريقة مختلفة عما كتبت به في ص ٧٤ و ٧٥:

MOHAMMAD MUHAMMAD MOHAMMED

ولا نجد وسيلة ننصح بها الكاتب لتدارك هذا الأمر في طبعته القادمة. لأن البناء الهجائي الحالي في القائمة مرتب على الصورة التي أشرنا إليها. فإن قام بتوحيد طريقة كتابة الأسماء فسوف يختلف هجاء بعضها عما هو عليه حاليًا مما يضطره إلى تعديل مكانها في الترتيب ومن ثم تغيير رموزها، وهو عمل فيه من المشقة ما يجعله أشبه ببناء قائمة ببلوجرافية جديدة.

الخاتمة

لقد بذل المؤلف جهدًا كبيرًا في إعداد القائمة لتأخذ مكانها بين القوائم الببليوجرافية في مكتبة الاقتصاد الإسلامي. و لم يكن من المتوقع أن يخلو هذا العمل من العثرات بصفة عامة، أو من العثرات الببليوجرافية الفنية بصفة خاصة، وقد طالب المؤلف قارئيه – في مقدمة الكتاب – ألا يترددوا في تقديم النصح له عسى أن يتدارك ما فاته في طبعة قادمة. وهذه هي استجابتنا لما طلب، أشركنا فيها القراء تعميمًا للفائدة.

محي الدين عطية
دار البحوث العلمية – الكويت